ملخص تنفيذى

أحدث التوجهات الإقتصادية...

إستكمالاً لجهود وزارة المالية الرامية إلى تعظيم موارد الدولة وتحسين آليات التحصيل الضريبى، قامت وزارة المالية مؤخرا بالإعلان عن بدء تطبيق المرحلة الأولى لمنظومة الفاتورة الإلكترونية على ١٣٤ شركة، يليها المرحلة الثانية فى منتصف فبراير المقبل وتشمل ٣٥٠ شركة، ثم المرحلة الثالثة فى منتصف مايو ٢٠٢١. وتعد مصر من الدول الرائدة فى الوطن العربى فى تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية كأحد مشروعات التحول الرقمى لتحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠، كما أنها تعد خطوة رئيسية لتطوير المنظومة الضريبية، مما يسهم فى استيداء حقوق الخزانة العامة للدولة على النحو الذى يُساعد فى تحقيق المستهدفات المالية والاقتصادية، وتمكين الدولة من استكمال مسيرتها التنموية وتحسين مستوى معيشة المواطنين، والخدمات المقدمة إليهم.

حيث ستحدث الفاتورة الإلكترونية ثورة في التكامل بين المنظومة الضريبية والمجتمع التجاري من أجل التيسير على المتعاملين وادخال الاقتصاد الغير رسمي في الاقتصاد الرسمي، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة بين الشركات، وتسهيل وتسريع الإجراءات الضريبية، بالإضافة إلى إنشاء نظام مركزي يُمكن مصلحة الضرائب من متابعة جميع التعاملات التجارية بين الشركات بعضها البعض، والتعامل بأحدث الأساليب التقنية، والتحقق من صحة بيانات مصدر الفاتورة ومتلقيها ومحتوياتها. ومن ناحية أخرى، ستساعد منظومة الفاتورة الإلكترونية الممولين فى التحقق من صحة بيانات الفواتير لأطراف التعامل قبل إصدارها، وتعزيز مراكزهم الضريبية بتصنيفهم ضمن الشركات ذات المخاطر الضريبية المنخفضة، وتسهيل إجراءات التسويات بين الشركات فيما يتعلق بضريبة القيمة المضافة، وتحديث أسلوب تبادل الفواتير بين الشركات، إضافة إلى تخفيف العبء الإدارى، وتقليل تكلفة التعاملات، والاستغناء تدريجيًا عن أرشفة الفواتير ورقيًا، وتبسيط إجراءات فحص الشركات مع إمكانية «الفحص عن بعد»، وتيسير إجراءات «رد الضريبة»، وعملية إعداد وتقديم الإقرارات، مما سيساهم فى تحسين مناخ الاستثمار.

من أحدث المؤشرات على مستوى الإقتصاد الكلى ما يلى؛

القطاع الحقيقى

- **نجحت سياسات الإصلاح في تحقيق تحسن ملحوظ في معدلات النمو الإقتصادى، حيث أظهرت أحدث المؤشرات عن وزارة التخطيط ارتفاع الناتج المحلى الإجمالى** خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ محققاً معدل نمو مبدئي قدره ٣,٦% مقارنة بمتوسط قدره ٢,٣% في الفترة ٢٠١١-٢٠١٤، وجدير بالذكر فى ضوء تداعيات تحدي فيروس كورونا وتأثيره على الاقتصاد العالمي اقرت الحكومة حزم تحفيزية للتدخل السريع ومحاولة احتواء كل الاثار السلبية، وعلى الرغم من أنه كان من المتوقع الوصول لمعدل نمو قدره ٦% خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ نجح الاقتصاد المصري فى التعامل مع الأزمة وتحقيق معدل نمو اقتصادي ايجابي فى حين سجلت دول أخرى معدلات نمو سالبة. والجدير بالذكر أن ركائز النمو الآن أصبحت أكثر تنوعًا واستدامة، ويعود ذلك أساسًا إلى الأداء الإيجابى للإستهلاك وصافي الصادرات. أما على الجانب القطاعي، فاعتمد النمو المحقق في الأساس علي تزايد مساهمة نمو قطاع الخدمات الإجتماعية (خاصة الأنشطة العقارية والحكومة العامة)، يليه تنامي قطاع الخدمات الإنتاجية (خاصة تجارة الجملة والتجزئة والإتصالات والنقل والتخزين)، وتنامى القطاع السلعى (خاصة قطاع الزراعة)، وتنامي الصناعات التحويلية (خاصة تكرير البترول والتشييد والبناء) كأهم المحركات للنمو. وقد أدى ذلك النمو إلى خلق فرص عمل حيث انخفض معدل البطالة إلى ٧,٧% فى الربع الأول من عام ٢٠٢٠.

- **أصبح الإستهلاك الخاص والعام أهم القطاعات مساهة فى نمو الناتج المحلى الإجمالى خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ ليساهما بنسبة ٦,٥ نقطة مئوية خلال عام ٢٠/١٩**، مقارنة بمساهمة قدرها ١,١ نقطة مئوية فى العام السابق. **كما ساهم** فى النمو المحقق نمو **صافى الصادرات** لتساهم بمقدار ٠,٨ نقطة مئوية. مما عوض الإنخفاض **فى الاستثمارات لتساهم فى النمو بمعدل سلبي بلغ** ٣,٧ نقطة مئوية خلال العام المالى ٢٠/١٩.

إسهامات بنود الإنفاق فى نمو الناتج المحلى (بتكلفة عوامل الإنتاج) (نقطة مئوية)

(2020/2019 يوليو-يونيو -2011/2010)

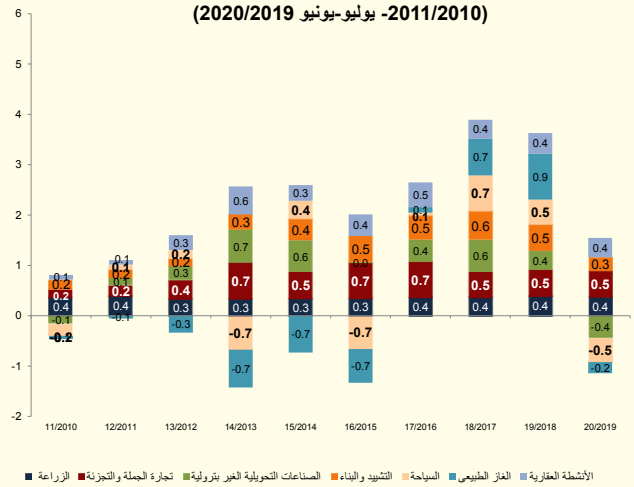

إسهامات بنود الإنفاق فى نمو الناتج المحلى (بسعر السوق) (نقطة مئوية)

(2020/2019 يوليو-يونيو -2011/2010)

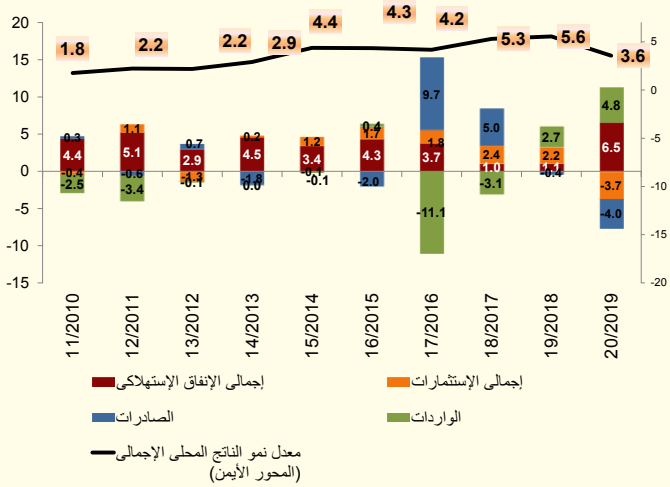

فعلى جانب الطلب، إرتفع الإستهلاك الخاص بمعدل نمو سنوى بلغ نحو ٧,٢% خلال العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩، مقارنة بـ ١,٠% في العام المالى السابق (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بنسبة ٥,٩ نقطة مئوية).بينما حقق الاستهلاك العام معدل نمو سنوى قدره ٦,٧% خلال عام الدراسة، مقارنة بـ ٢,٨% خلال العام السابق (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ ٠,٦ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة قدرها ٠,٣نقطة مئوية خلال العام السابق). كما حقق صافى الصادرات إسهام إيجابى في النمو بلغ ٠,٨ نقطة مئوية خلال عام الدراسة.

أما على جانب العرض، فقد تصدرت عدد من القطاعات الرئيسية قائمة القطاعات المحركة للنمو، **ويأتى على رأسها قطاع الخدمات الإجتماعية** والذى حقق معدل نمو سنوى بلغ ٤,٧% خلال العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل العام السابق (ليساهم بشكل إيجابي في معدل النمو للناتج المحلى الإجمالى بنحو ١,١ نقطة مئوية)، في ضوء تنامى قطاع الحكومة العامة بنحو ٦,١% (مساهماً بنحو ٠,٥ نقطة مئوية)، ونمو قطاع الأنشطة العقارية بـ٣,٨% (ليساهم بـ٠,٤ تقطة مئوية). يليه **نمو قطاع الخدمات الإنتاجية** والذى حقق معدل نمو سنوى بلغ ٢,٨% خلال العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ (ليساهم في النمو المحقق بنحو ٠,٩نقطة مئوية)، ويرجع ذلك في الأساس في ضوء تنامى قطاع الإتصالات بنحو ١٥,٢% (ليساهم بنحو ٠,٤ نقطة مئوية)، ونمو قطاع تجارة الجملة والتجزئة بـ٣,٩% (ليساهم بنحو ٠,٢ نقطة مئوية). **بالإضافة إلى إرتفاع القطاع السلعى** بمعدل نمو سنوى بلغ ١,٢% (ليساهم في النمو المحقق بنحو ٠,٦ نقطة مئوية)، في الأساس في ضوء تنامى قطاع الزراعة بنحو ٣,٣% (ليساهم بنحو ٠,٤ نقطة مئوية). **فضلاً عن تنامى قطاع الصناعات التحويلية** بمعدل نمو سنوى بلغ ١,٤% خلال العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ (ليساهم في النمو المحقق بنحو ٠,٢ نقطة مئوية) مدفوعاً بتنامى قطاع تكرير البترول بمعدل نمو سنو بلغ ١٧,٣% (ليساهم بنحو ٠,٧ نقطة مئوية)، وتنامى قطاع التشييد والبناء بمعدل نمو سنو بلغ ٤,٤% (ليساهم بنحو ٠,٣ نقطة مئوية) خلال العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩.

- **وعلى أساس شهرى، إرتفع مؤشر الإنتاج الإجمالي بنسبة ٤% ليحقق ١٣١,٦ نقطة خلال شهر يناير ٢٠٢٠** مقارنة بـ ١٢٦,٦ نقطة خلال شهر يناير ٢٠١٩، مدفوعاً في الأساس بارتفاع المؤشر الفرعى لقطاع النقل بـ ٣١% مقارنة بشهر يناير ٢٠١٩. يليه قطاع السياحة والذى ارتفع بمقدار ١٧%، وقطاع قناة السويس بـ٦%، وقطاع الصناعات التحويلية بـ٣%، وقطاع الغاز الطبيعى بـ٢% مقارنة بشهر يناير ٢٠١٩.

- **ارتفع صافي الاحتياطيات الدولية** ليسجل ٣٩,٢ **مليار دولار خلال** شهر نوفمبر ٢٠٢٠، مقارنة بـ ١٣,٤ مليار دولار في نهاية مارس ٢٠١٣.

- **حقق مؤشر مديري المشتريات** نحو ٥٠,٩ نقطة خلال نوفمبر ٢٠٢٠، مقارنة بـ٣٧,١ نقطة خلال ديسمبر ٢٠١٢.
- **أما علي صعيد مؤشرات البورصة المصرية،** فقدد إرتفع مؤشر EGX-٣٠ بنحو ٤,١% ليحقق ١٠،٩٤٣,٤ نقطة خلال شهر نوفمبر ٢٠٢٠، مقارنة بـ ١٠،٥١٥,٣ نقطة خلال الشهر السابق.
- **حققت حصيلة الايرادات السياحية** نحو **١٢,٥ مليار دولار** خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ مقارنة بـ ٩,٨ مليار دولار خلال العام المالي السابق.

القطاع المالى

قامت الحكومة المصرية على مدار الخمس سنوات السابقة بالعديد من الإجراءات الاصلاحية بهدف وضع الإقتصاد المصرى على مساره الصحيح ورفع كفاءة الخدمات المقدمة للمواطنين. كما عملت وزارة المالية علي استمرار تحقيق مستهدفات الضبط المالي وإستدامة مؤشرات المالية العامة وترشيد الاستهلاك وتوفير مصادر للتمويل دون إخلال بالحدود الأمنة للدين العام. بالإضافة إلي دعم شبكة الحماية مع توفير رعاية صحية جيدة للمواطنين وزيادة المخصصات المالية لرفع كفاءة البنية التحتية وبرامج التنمية البشرية والتعليم والصحة مما يزيد من إنتاجية المواطن المصرى ويساعد على تحسين جودة حياته اليومية. وقد أدت هذه الإصلاحات إلي تحسن ملحوظ في هيكل الموازنة العامة للدولة حيث انخفض العجز الكلى للموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى إلى -٢,٧% خلال الفترة يوليو-اكتوبر ٢١/٢٠، مقابل -٣,١% خلال نفس الفترة من العام الماضى. ويمكن تفسير ذلك في ضوء إرتفاع الإيرادات بنحو ١٥,٥%، مما فاق إرتفاع المصروفات بنحو ٦,٦%، مقابل نفس الفترة من العام السابق.

وقد بلغ إجمالى الإيرادات نحو ٢٨٧,١ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-أكتوبر ٢٠٢١/٢٠٢٠، لترتفع بنحو ٣٨,٥ مليار جنيه بنسبة نمو ١٥,٥%حيث تساهم المتحصلات من الإيرادات الضريبية بنحو ٧٤,٤% من إجمالى الإيرادات والإيرادات غير الضريبية بنحو ٢٥,٦%

حققت الإيرادات الضريبية نحو ٢١٣,٦ مليار جنيه لترتفع بنحو ٢٢,٤ مليار جنيه (بنسبة زيادة ١١,٧%) مقابل نفس الفترة من العام المالى السابق

- **مدفوعا بإرتفاع المتحصلات الضريبية من الضرائب على الدخل بنحو ١٥,٨ مليار جنيه** (بنسبة زيادة ٢٦,٢%) لتسجل ٧٦,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة
  - حيث ساهم في ذلك **إرتفاع الحصيلة من الضرائب على المرتبات المحلية بـ٢,٤ مليار جنيه** (بنسبة زيادة ١٣,٤%) لتحقق ٢٠,٤ مليار جنية خلال فترة الدراسة، مقابل ١٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق
  - وإرتفاع الضرائب المحصلة من الشركات الأخرى بـ٩,٤ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٣٧,١%) لتحقق نحو ٣٤,٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة
  - **وإرتفاع الضرائب المحصلة من النشاط التجارى والصناعى بـ٤,٢ مليار جنيه** (بنسبة زيادة ٧٣,٨%) لتحقق نحو ٩,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة
- **وتحقيق الضرائب المحصلة من هيئة قناة السويس ١٠,١ مليار جنيه** خلال فترة الدراسة
- **كما إرتفعت المتحصلات الضريبية من ضريبة القيمة المضافة بنحو ٤,١ مليار جنيه** (بنسبة زيادة ٤,١%) لتسجل ١٠٤,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، حيث ساهم في ذلك فى الأساس إرتفاع الحصيلة من الضرائب على سلع جدول رقم (١) المحلية بـ٣,٣ مليار جنيه (بنسبة زيادة ١١,٨%) لتحقق ٣١,٦ مليار جنية خلال فترة الدراسة
- **وارتفاع الحصيلة من ضريبة القيمة المضافة على السلع بـ١,٢ مليار جنيه** (بنسبة زيادة ٢,٥%) لتحقق ٤٩,٢ مليار جنية خلال فترة الدراسة
- **وارتفاع الحصيلة من ضريبة الدمغة عدا دمغة الماهيات بـ٠,٦ مليار جنيه** (بنسبة زيادة ١٤,٤%) لتحقق ٤,٨ مليار جنية خلال فترة الدراسة
- وارتفعت **الحصيلة من الضرائب على الممتلكات بنحو ٣,١ مليار جنيه** بنسبة ١٦,٥% لتحقق ٢٢,١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة

- وذلك فى ضوء **إرتفاع حصيلة الضرائب على عوائد أذون وسندات الخزانة بـ٢,١ مليار جنية** (بنسبة ١٤,١%) لتحقق نحو ١٧,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة
- **وارتفعت المتحصلات الضريبية على السيارات بـ١,٢ مليار جنيه** (بنسبة ٦٠,٨%) لتحقق ٣,١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

وقد إرتفعت الإيرادات غير الضريبية (تمثل ٢٥,٦% من إجمالى الإيرادات) بنحو ١٦,١ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٢٨,١%) لتحقق ٧٣,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٥٧,٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق

- مدفوعاً في الأساس **بإرتفاع أرباح الأسهم من الشركات العامة** بـ٢ مليار جنيه (بنسبة ٢٤١,١%) لتحقق ٢,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة،
- وقد حققت أرباح الأسهم من هيئة قناة السويس نحو ٩,٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة
- **وحققت أرباح الأسهم من الهيئات الإقتصادية نحو ٣,٨ مليار** جنيه خلال فترة الدراسة.
- فضلاً عن **إرتفاع الحصيلة من الإيرادات المتنوعة** بـ١٩,٧ مليار جنيه (بنسبة نمو ١٠٣%) لتحقق ٣٨,٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة
- وذلك يرجع إلى **ارتفاع الايرادات المتنوعة الرأسمالية بـ١٣,٢ مليار جنيه** لتسجل ١٦,٨ مليار جنية خلال فترة الدراسة (فى الأساس بسبب ارتفاع المتحصلات من بيع الأراضى وارتفاع الايرادات الرأسمالية الأخرى)
- كما **ارتفعت الايرادات المتنوعة الجارية بـ٦,٥ مليار** جنيه لتسجل ٢٢,١ مليار جنية خلال فترة الدراسة (فى الأساس بسبب ارتفاع الايرادات المحصلة من السنوات السابقة وارتفاع الايرادات الجارية الأخرى).

أما على جانب المصروفات، إرتفع إجمالى المصروفات بنحو ٦,٦% لتسجل ٤٥٥,٢ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-اكتوبر ٢٠٢٠/٢٠٢١. حيث تستمر جهود الحكومة فى اتخاذ اجراءات إعادة ترتيب أولاويات الإنفاق العام والإهتمام بزيادة الإنفاق الإجتماعى والإستثمار فى التنمية البشرية وتطوير البنية التحتية والخدمات المقدمة للمواطنين. وجدير بالذكر ان الزيادة فى المساعدات الإجتماعية تعكس زيادة مساهمات الخزانة فى صناديق المعاشات فى ضوء تطبيق قانون التأمينات الإجتماعية والمعاشات الجديد رقم ١٤٨ لعام ٢٠١٩.

باب: الأجور وتعويضات العاملين

- حيث **إرتفع الإنفاق على الأجور وتعويضات العاملين** بنحو ٨,٣ مليار جنيه بنسبة ٨,٢% ليحقق ١٠٩,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة

باب: الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية

- **إرتفع الإنفاق على مساهمة الخزانة فى صناديق المعاشات** بـ٢٦,٤ مليار جنيه لتصل ٣٤,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة فى ضوء تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات الجديد رقم ١٤٨ لعام ٢٠١٩،
- **وإرتفاع الإنفاق على دعم السلع التموينية** بنحو ٠,٦ مليار جنيه لتحقق ١٧,١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة
- **وإرتفاع الإنفاق على دعم الصادرات** بنحو ١,٤ مليار جنيه لتحقق ٢,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة
- **وإرتفاع الإنفاق على دعم التأمين الصحى والأدوية** بنسبة زيادة ٢,٨% ليصل ١,٣ مليار جنيه

باب: شراء الأصول غير المالية (الأستثمارات)

- **إرتفع الإنفاق على شراء الأصول غير المالية (الأستثمارات)** بنحو ١٣,٧ مليار جنيه (بنسبة ٣٣,٧%) لتسجل ٥٤,٥ مليار جنيه، مما يعكس الاهتمام بتطوير البنية التحتية وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين. **ويمكن تفسير الإرتفاع الملحوظ فى الإنفاق على الإستثمار المباشر (شامل الرسوم الجمركية) فى ضوء أهتمام الدولة بزيادة الإستثمارات فى المشروعات العملاقة فى الطرق والكبارى وبناء وتطوير المستشفيات والمدارس. حيث بلغت قيمة التشييدات نحو ٢٣,٨ مليار جنيه بنسبة نمو قدرها ٣٢% عن العام المالى السابق، كما بلغت قيمة الإستثمار فى مبانى غير سكنية نحو ١٢ مليار جنيه بنسبة نمو قدرها ٤٤,٣% عن العام المالى السابق.**

الأداء المالى خلال الفترة يوليو-أكتوبر ٢٠٢٠/٢٠٢١

(مليار جنيه)

البيان	يوليو-أكتوبر		معدل التغير
	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٠/١٩	
الإيرادات	**٢٨٧،٠٥٩**	**٢٤٨،٥٢٧**	**%١٥,٥**
الضرائب	٢١٣،٦٤٨	١٩١،٢٢٢	%١١,٧
المنح	٣٣٧	٧٠٥	%٥٢-
الإيرادات الأخرى	٧٣،٠٧٤	٥٦،٦٠٠	%٢٩,١
المصروفات	**٤٥٥،١٩١**	**٤٢٧،١١٥**	**%٦,٦**
الأجور وتعويضات العاملين	١٠٩،٥٣٠	١٠١،٢٠٥	%٨,٢
شراء السلع والخدمات	١٥،٥٨٥	١٩،٤٦٣	%١٩,٩-
الفوائد	١٧٦،٥٧٠	١٩٤،٨٧٩	%٩,٤-
الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	٦٩،٧٣١	٤٤،٦٧٥	%٥٦,١
المصروفات الأخرى	٢٩،٢٣٢	٢٦،٠٩٤	%١٢,٠
شراء الأصول غير المالية (الإستثمارات)	٥٤،٥٤٣	٤٠،٧٩٨	%٣٣,٧
الميزان النقدى	**-١٦٨،١٣٢**	**-١٧٨،٥٨٨**	
صافى حيازة الاصول المالية	**٣،٢٤٠**	**١،٦٠٧**	
الميزان الكلى	**-١٧١،٣٧٢**	**-١٨٠،١٩٤**	
الميزان الأولى (% من الناتج المحلى الإجمالى)	**٠,١٪**	**٠,٣٪**	
العجز الكلى (% من الناتج المحلى الإجمالى)	**-٢,٧٪**	**-٣,١٪**	

الدين الداخلى والخارجى

- **وتوضح مؤشرات الدين ارتفاع إجمالي الدين الحكومي (المحلي والخارجي)** ليصل إلى ٤٨٣٤,٢ مليار جنيه (٨٣,١% من الناتج المحلي الإجمالي) في نهاية ديسمبر ٢٠١٩، مقارنة بـ ٤٨٠١,٨ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٩ (٩٠,٢% من الناتج المحلى الإجمالى)، ويرجع ذلك في الأساس إلي ارتفاع قيمة سندات الخزانة الحكومية بنحو ٣٥٦,٢ مليار جنيه، مقارنة بـارتفاع أقل لاذون الخزانة الحكومية بقيمة ٧٧,٢ مليار جنيه، ويأتي ذلك تطبيقا لسياسة الحكومة في اطالة عمر الدين. كما ارتفع الدين الخارجي الحكومي في ضوء ارتفاع القروض إلى ٤٠,٣ مليار دولار في نهاية مارس ٢٠٢٠ مقارنة بـ ٣٧,٩ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠١٩. في حين تراجعت ديون البنوك إلى ٨,٣ مليار دولار في نهاية مارس ٢٠٢٠، مقارنة بـ ٩,٥ مليار دولار في العام المالي الماضي.

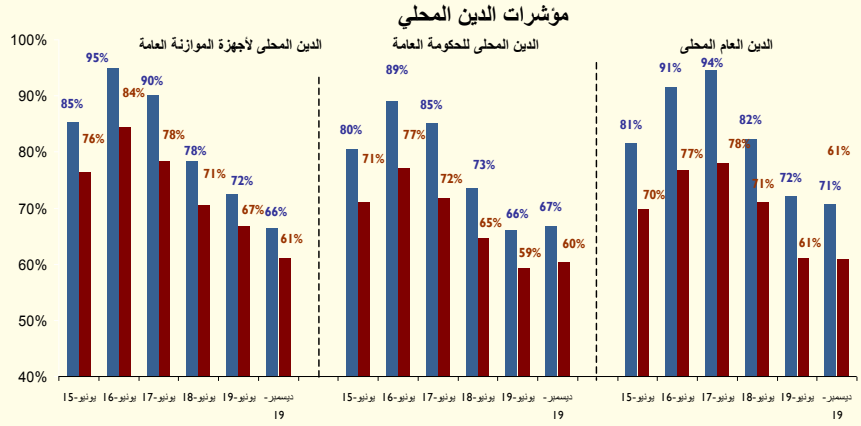

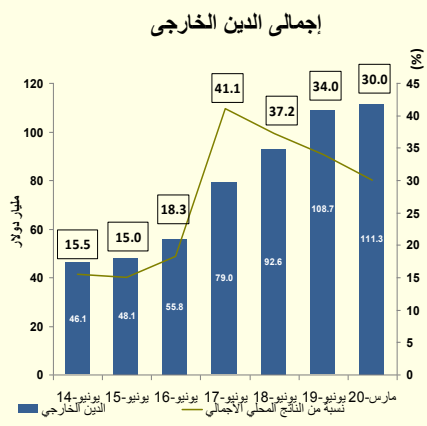

التضخم

تشير البيانات إلى تحقيق معدل التضخم السنوى نحو ٥,٧% خلال شهر نوفمبر ٢٠٢٠، مقارنة بـ ٤,٥% خلال الشهر السابق. وسجل متوسط معدل التضخم السنوى تراجعا ليصل الى نحو ٤,٣% خلال الفترة يوليو-نوفمبر العام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١، مقارنة بـ٥,٥% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق متأثراً بتراجع معدلات التضخم للطعام والشراب خلال نفس الفترة من العام السابق.

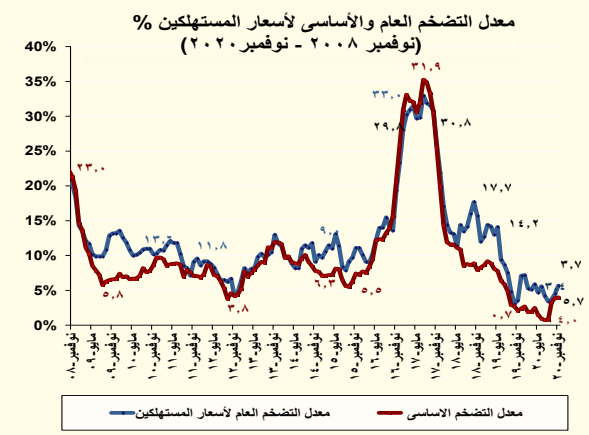

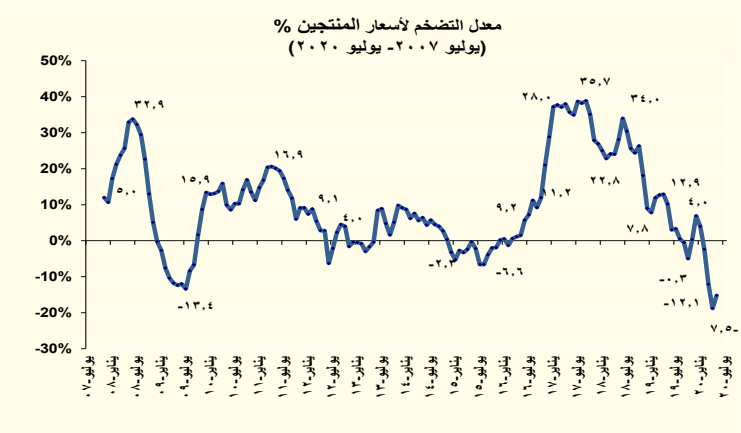

القطاع النقدى

- **وفقا لأحدث البيانات التي تم إصدارها من قبل البنك المركزي المصرى**، فقد **استقر معدل النمو السنوي للسيولة المحلية** ليحقق ١٩,٢% في أغسطس٢٠٢٠ (٤٦٨٢,٩ مليار جنيه)، مقارنة بـ ١٩,١% في الشهر الماضي. ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى ارتفاع معدل النمو السنوى **لأشباه النقود** ليسجل ١٩,٤٪ في أغسطس٢٠٢٠، مقارنة بـ ١٨,٣٪ في الشهر الماضي، نتيجة ارتفاع **معدل نمو الودائع غير الجارية بالعملة المحلية** لتصل إلى ٢٧,٢٪ في أغسطس٢٠٢٠، مقارنة بـ ٢٦,٤٪ في الشهر الماضي. **وقد حقق المعروض النقدي** ١٨,٤% في أغسطس ٢٠٢٠، مقارنة بـ ٢١,٦٪ في الشهر الماضي حيث سجل **معدل النمو السنوى للنقد المتداول** ليسجل ٢٢,٢% في أغسطس٢٠٢٠، مقارنة بـ ٢٩,٧٪ خلال الشهر الماضي.
- وعلى نحو آخر، فقد **سجل معدل النمو السنوي لصافي الأصول الأجنبية** قيمة قدرها -٥٠٪ (١٦٨,٤ مليار جنيه) مقارنة بـ -٥٤,٥٪ خلال الشهر الماضي، وذلك في ضوء تراجع معدل النمو السنوي لصافي الاحتياطات الأجنبية للبنوك ليسجل -١٢٨,٧٪ في يوليو٢٠٢٠، مقابل -١٣٩,١٪ خلال الشهر الماضي.
- ومن جهة أخرى، فقد **ارتفع معدل النمو السنوي لصافي الأصول المحلية** ليسجل ٣٢,٣٪ في نهاية أغسطس٢٠٢٠ (٤٧٥٤,٧ مليار جنيه) مقارنة بـ ٣١,٦٪ في الشهر الماضي، بسبب تحقيق **مطلوبات القطاع الخاص** معدل نمو سنوي قدره ٢١,٥٪ في أغسطس٢٠٢٠، مقارنة بـ ٢٠,٨٪ خلال الشهر الماضي.
- ومن ناحية أخرى، **ارتفعت نسبة النمو السنوي لإجمالي الودائع** - باستثناء الودائع لدى البنك المركزي - مسجلة 21.7 ٪ (٤٨٩٨,٨ مليار جنيه) في نهاية أغسطس٢٠٢٠، مقارنة بـ ١٩,٨٪ خلال الشهر الماضي. وجدير بالذكر أن نسبة ٨٣,٥% من إجمالي الودائع تتبع القطاع غير الحكومي، بينما **انخفضت نسبة القروض إلى الودائع** لتسجل ٤٦,٣٪ في نهاية أغسطس٢٠٢٠، مقارنة بـ ٤٦,١٪ خلال الشهر الماضي.

- **وفى سياق متصل، قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري** فى اجتماعها بتاريخ ١٢ نوفمبر ٢٠٢٠ **خفض سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العمليات الرئيسية للبنك المركزى** بواقع ٥٠ نقطة أساس ليصل الي ٨,٢٥٪ و٩,٢٥٪ و٨,٧٥٪ على الترتيب. كما تم **خفض سعر الخصم** بواقع ٥٠ نقطة أساس ليصل إلى ٨,٧٥٪.

القطاع الخارجى

- **إستطاع الإقتصاد المصرى بفضل الإصلاحات الإقتصادية المطبقة وكذا إعادة بناء إحتياطات النقد الأجنبى بمستويات تاريخية تفوق المعايير الدولية خلال السنوات السابقة في التمكن من إمتصاص الصدمة غير المواتية لجائحة كورونا. وتشير أحدث البيانات الصادرة من البنك المركزى المصرى خلال العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ إلى إنحصار عجز ميزان المدفوعات الكلى عند نحو ٨,٦ مليار دولار. وهو مما جاء علي عكس التوقعات التى أجمعت على حدوث صدمة قوية في أغلب دول العالم وليس في مصر فقط. حيث ساهم في إمتصاص الصدمة إستقرار عجز الميزان الجارى بشكل نسبى** عند ١١,٢ مليار دولار خلال عام الدراسة، مقابل نحو ١١ مليار دولار خلال العام السابق، **نتيجة في الأساس لتراجع عجز الميزان التجارى غير البترولى وارتفاع التحويلات الجارية بدون مقابل. كما حافظ ميزان الحساب الرأسمالى والمالى على تحقيق صافى تدفقات للداخل بقيمة** بلغت ٥,٤ مليار دولار خلال عام الدراسة، ولكنه أقل من الفائض المحقق خلال عام ٢٠١٩/٢٠١٨ والبالغ ١٠,٩ مليار دولار متاثراً في الأساس بجائحة كورونا والتى أثرت على سلوك وتحركات رؤوس الأموال حول العالم، وخاصة الناشئة منها.

ويمكن تفسير التحسن على جانب المعاملات الجارية في الأساس في ضوء ما يلى:

- **تحسن وإنخفاض عجز الميزان التجارى بنسبة -٤,١%** ليحقق -٣٦,٥ مليار دولار خلال فترة الدراسة في ضوء ما يلى:
  - **ارتفاع الصادرات السلعية غير البترولية بنسبة ٥,٧% بنحو ١ مليار دولار** لتحقق نحو ١٨ مليار دولار خلال فترة الدراسة. في حين إنخفضت الصادرات البترولية.
  - **تراجع الواردات السلعية غير البترولية بنسبة -١,٩% بنحو ١ مليار دولار** لتحقق ٥٤ مليار دولار خلال فترة الدراسة.
  - **تراجع الواردات البترولية بنحو ٢,٦ مليار دولار لتسجل نحو ٩ مليار دولار** خلال عام الدراسة نتيجة تراجع الواردات من المنتجات البترولية (بسبب تراجع كل من الكميات المستوردة بـ٣٨%، وكذا أسعار البترول العالمية، وتوقف إستيراد الغاز الطبيعى إعتباراً من الربع الثانى من عام ٢٠١٩/٢٠١٨). في حين إرتفعت الواردات من البترول الخام.
  - **إرتفاع المتحصلات من رسوم المرور بقناة السويس** بنسبة ١,٣% لتسجل ٥,٨ مليار دولار، مقابل ٥,٧ مليار دولار خلال العام المالى السابق.
- **إرتفاع تحويلات العاملين من الخارج** بنسبة ١٠,٤% بنحو ٢,٦ مليار دولار لتحقق ٢٧,٨ مليار دولار خلال عام الدراسة.

أما على جانب ميزان المعاملات الرأسمالية

فقد حقق صافى تدفقات الحساب الرأسمالى والمالى للداخل نحو ٥,٤ مليار دولار خلال العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩، ولكنه أقل من المحقق خلال نفس الفترة من العام المالي السابق والبالغ ١٠,٩ مليار دولار على خلفية تداعيات جائحة كورونا، وقد جاء ذلك في الأساس تأثراً بخروج إستثمارات غير المقيمين في الأوراق المالية المصرية بنحو ٧,٣ مليار دولار خلال فترة الدراسة، **نظراً لأجواء عدم التيقن الناجمة عن تداعيات جائحة كورونا وتأثر تدفقات الإستثمار على مستوى العالم بشكل عام، وتراجع صافى الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر بنحو ١ مليار دولار ليسجل تدفقات للداخل بلغت ٧,٤ مليار دولار خلال فترة الدراسة،** مقابل ٨,٢ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق (بسبب تراجع صافى الإستثمارات في قطاع البترول، وكذا التحويلات الواردة لشراء عقارات بمعرفة غير مقيمين، **في حين إرتفعت حصيلة بيع شركات وأصول إنتاجية لغير مقيمين**).